كما زعما اي بل هو غلط كما قاله ابن هشام وغيره وانما اعاد الشارح ذكر النقل عن
ابن ابي الربيع وابن المصنف لاجل رد قولهما والا فقد علم مما سبق تنبيه
يشترط لانابة المفعول الثاني في باب ظن مع ما ذكره ان لا يكون جملة
فان كان جملة امتنعت انابته مطلقا اه اشموني وما سوى النائب
مما مبتدا والنصب مبتدا ثاني وله خبره والجملة خبر عن الاول
ومحققا حال من الضمير في المجرور وبالرافع متعلق بقوله علقا
ونصبت الباقي وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متجددا او برافع
الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان اصحهما الاول
ويعزى لسيبويه اه تصريح قال المرادي
المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل عل
واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه
لا يفسر في هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله اه ان مضمر فاعل
بفعل محذوف وهو فعل الشرط ويفسره شغل والضمير في عنه عائد على
الاسم السابق وكذا في لفظه والباقي بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال
من ضمير عنه باعادة العامل والالف واللام في المحل بدل من الضمير
والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب ذلك الاسم السابق
اي نحو زيدا ضربته او محله نحو هذا ضربته ذكره الاشموني وجوز بعضهم
كون الباء على حالها صلة شغل وجعل الضمير في لفظه راجعا للمضمر
وعليه فالمراد بنصب لفظ الضمير تعدي الفعل اليه بلا واسطة كزيدا
ضربته وبنصب المحل تعديه اليه بحرف الجر كزيدا مررت به والى هذا
يشير كلام الشارح الاتي واطلاق نصب اللفظ على الضمير المتصل والمحل
على المتعدى اليه بحرف الجر مجاز مرسل من اطلاق الملزوم وهو نصب
اللفظ والمحل على اللازم وهو التعدي وعدمه فالسابق منصوب
بفعل محذوف يفسره المذكور وفيه تورية اي مثال الاشتغال فالسابق
انصبه اي انصب السابق النصب اضمرا اي حذف ففيه استعارة
تبعية حيث شبه الحذف بالاضمار واستعاره له واشتق منه اضمر
بمعنى حذف حتما صفة مصدر محذوف اي اضمارا حتما قال السيوطي

في النكت

في النكت قيل حتم الناظم النصب وليس على اطلاقه بل فيه التفصيل الاتي
والجواب ان الحتم راجع الى كون النصب بالفعل المضمر ردا على من قال
انه بالظاهر او راجع الى الاضمار وهو اوجه اه موافق بالحرف
لان الفعل اوفي سببيه يشير الى ان في كلام الناظم حذفا اي
ان مضمر اسم سابق او سببيه زيدا ضربت غلامه يقدر في هذا
ونحوه اهنت زيدا ضربت غلامه ولا يقدر ضربت زيدا اذ لم يقع عليه
ضرب جاورت زيدا مررت به اعترض بانه مخالف في المعنى اذ المرور
بالشيء هو محاذاته وهي غير المجاوزة واجيب بان المرور اذا اقترن
بالباء يكون معناه المجاوزة دونه ما اذا اقترنا بعلى فيكون للمحاذاة كما في
قوله ولقد امر على الديار ديار ليلى اقبل ذا الجدار وذا الجدارا
افاده يس على القطر ورد بانه لا يعمل عامل واحد ولا يرد
اضربه زيدا لان عامل البدل مقدر على المشهور اه فارضي حتم اي محتم
ان تلى اي تبع والسابق بالرفع فاعله وما مفعول اي شيئا كان وحيثما
قال في التوضيح تسوية الناظم بين ان وحيثما مردودة لان حيثما لا يقع
الاشتغال بعدها الا في الشعر واما في الكلام فلا يليها الا صريح الفعل
واما ان فانه يليها الاسم في الكلام اذا كان بعده فعل ماض اه وجوابه
ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغا ل
بعدها واما التسوية بينها في جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة
الناظم ناطقة بذلك اه تصريح كادوات الشرط اي وادوات التحضيض
نحو هلا زيدا اكرمته وادوات الاستفهام ما عدا الهمزة نحو متى زيدا تكرمه
واين زيدا فارقته تلقاه بالرفع لانه ليس شرط وفي بعض النسخ
بالجزم قال الشيخ ياسين وجه الجزم في تلقه مع انه ليس بيانا ولا بدلا ولا فعل
شرط انه مفسر المجزوم فاعطي حكمه اه ولا يجوز الرفع على انه مبتدا
اما على انه فاعل بفعل مضمر مطاوع للظاهر فجائز كقول الشاعر
لا تجزعي ان منفس اهلكته في رواية رفع منفس اي ان هلك منفس
اهلكته واجاز بعضهم وقوعه وهو الاخفش والمعتمد خلافه انتهى
فارضي وان تلى السابق لا هذا القسم ليس من باب الاشتغال في شيء

Copyright © King Saud University